الفصل الأول

استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

obeikandl.com

انتقل سعد إلى جوار ربه في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ووزارة ثروت الائتلافية قائمة تتولى الحكم، وقد بقيت في الحكم واستمرار الائتلاف الوزاري قائمًا لمدة وجيزة.

وكان ثروت لا يزال في أوربا حين وفاة سعد فلما وصله نبأ الوفاة بادر إلى العودة إلى مصر، فبلغ الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧.

انتخاب مصطفى النحاس رئيسًا للوفد المصري

كان كثير من أعضاء الوفد ومنهم مصطفى النحاس في أوربا حين وفاة سعد، فلما بلغهم نعيه عادوا على عجل إلى مصر، وتداولوا طويلا فيمن يختارونه لرئاسة الوفد خلفًا للزعيم الراحل، وكانت المناقشة قائمة بين مصطفى النحاس باشا وفتح الله بركات باشا، ولكن أغلبية الوفد اتجهت إلى اختيار النحاس رئيسًا فقرر الوفد بالإجماع انتخابه رئيسًا يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧، ولم يعلن هذا القرار إلا بعد أن اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية المؤلفة من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الوفديين يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر، وأقرته بالإجماع فأعلنت رآسته للوفد.

وانتخب الأستاذ مكرم عبيد سكرتيرًا للوفد بدلا من مصطفى النحاس الذي كان يتولى السكرتارية قبل انتخابه للرئاسة.

ولم يكن مصطفى النحاس وزيرًا في وزارة ثروت، بل كان وكيلا لمجلس النواب فبقي ثروت يتولى رئاسة الوزارة والنحاس يتولى رئاسة الوفد، ولم يبد بينهما خلاف في مبدأ رئاسة النحاس للوفد.

وظهر الائتلاف بين الأحزاب في حفلة الأربعين الكبرى التي اقيمت لسعد يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧، إذا كان من خطبائها مصطفى النحاس ومكرم عبيد عن الوفد، وثروت عن الحكومة، ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين وعبد الحميد سعد عن الحزب الوطني، وكان من مراثي الشعراء في هذه الحفلة قصيدة لأحمد شوقي أمير الشعراء، وأخرى لشاعر النيل حافظ إبراهيم.

مفاوضات ثروت – تشمبرلن

كان ثروت قد بدأ المفاوضة مع السير أوستين تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية في شهر يولية سنة ١٩٢٧ أثناء إقامته بلندن، إذ كان يصحب الملك فؤاد في زيارته لها، وقد غادرها في آخر ذلك الشهر ليصحب الملك في زيارته لروما، ثم عاد إلى مصر لما بلغته نبأ وفاة سعد، واتجه ثانية إلى لندن لاستئناف المفاوضة، فبلغها يوم ٣٠ أكتوبر، واستأنف محادثاته مع ال سير أوستن تشمبرلن، وبعد أن تمت في جوهرها قفل راجعًا إلى مصر، فبلغها في منتصف نوفمبر.

أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع لمعاهدة بين مصر وانجلترا عرضه السير أوستن تشمبرلن في نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقبل ثروت معظم أحكامه الجوهرية، وأبقى هذه المفاوضات وما انتهت إليه سرًا مكتومًا، فلم يفض بها إلى أحد، ولا لأعضاء وزارته، حتى قبيل استقالته، وكانت حجته في هذا التكتم أنه كان لا يزال بعد عودته من لندن يتبادل بالرسائل مع الجانب البريطاني في بعض موارد المشروع، ولما يصل فيها بعد إلى شيء نهائي.

خلاصة مشروع تشمبرلن

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية، قدم له بديباجة عن الغرض من المعاهدة جاءت فيها: "رغبة في توثيق عرى الصداقة وحرصًا على حسن العلاقة ودوامها بين البلدين، وبما أنه يقتضي تحقيقًا لهذه الرغبة، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينًا دقيقًا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ورغبة في قطع السبيل دون إمكان التدخل في إدارة مصر الداخلية، ونظرًا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل –في مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدين– تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها، قررا عقد معاهدة لهذا الغرض".

وهاك خلاصة قواعد المشروع:

أولا: تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهم.

ثانيا: يجب على الحكومة المصرية ألا تتخذ في البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفًا يجوز أن يفضي إلى إثارة صعوبات لبريطانيا، وألا تسلك في البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية وألا تعقد مع الدول الأجنبية أي اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية.

ثالثًا: إذا صارت مصر في حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها أثر غارة أو اعتداء عليها أيًا كان نوعه تقوم بريطانيا بإنجادها بصفة محارب، وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه من الأحكام في ميثاق جمعية الأمم، وإذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل في خطر ما بين مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم في مصر تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال.

رابعًا: تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

خامسًا: إذا صارت بريطانيا في حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أي مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر في أراضيها كل ما في وسعها من المساعدة والتسهيلات بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

سادسًا: تخول مصر لبريطانيا الحق في إبقاء قوات عسكرية (أي في احتلال البلاد) في أي مكان فيها ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه انجلترا إلى مصر مهمة حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية، والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات، وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه القوات البريطانية، وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقًا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور، وتحتفظ القوات البريطانية في مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانًا تحت تصرف تلك القوات الأراضي والمباني التي تشغلها إلى أن يغير المكان الذي تستقر فيه، وعلى أثر هذا

التغيير تعود الأراضي والمباني التي تجلو عنها القوات إلى حوزة "الحكومة المصرية على أن تضع مجانًا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الأراضي والمباني في الجهات التي تنتقل إليها.

وتحظر الحكومية المصرية الطيران فوق شقة من الأراض عرضها عشرون كيلو مترًا على كل من جانبي قناة السويس، ولا يسري هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن (١٩٢٧) من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها.

سابعًا: تحول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم في حالة استخدام أجانب بصفة موظفين.

ثامنًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارًا ماليًا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويحاط عليمًا بكل مشروع تشريعي مما يقتضي مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذًا على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشئون التي نرى استشارته فيها.

تاسعًا: تعيين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضًا مع الحكومة البريطانية مستشارًا قضائيًا يحاط علمًا بكل ما يمس أداة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في غير ذلك من الشئون التي ترى استشارته فيها.

عاشرًا: إلى أن يجري العمل بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية على أثر ما يعقد من اتفاقات بين مصر والدول ذوات الشأن لا تغير الحكومة المصرية في عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن (١٩٢٧) بإدارة الأمن العام والبوليس إلا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية.

حادي عشر: تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر، وتبذل وساطتها لقبول مصر في جمعية الأمم.

ثاني عشر: نظرًا للعلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين يمثل بريطانيا في مصر سفير يخول حق التقدم على أي ممثل آخر.

ثالث عشر: لا تخل أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التي تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم.

رابع عشر: كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أي حكم من المعاهدة لم يتيسر حلة بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيها طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

خامس عشر: أغفل المشروع الإشارة إلى السودان إطلاقًا [1].

هذا ولقد أخطأ ثروت خطأ كبيرًا في هذه المفاوضات، وكان واجبًا عليه أن يقطعها، كما قطع عدلي مفاوضاته مع كيرزون من قبل (ج١ ص٢٠ طبعة سابقة) إذا استبان من المشروع الذي عرضه تشمبرلن أولا وأخيرًا أن انجلترا لا تريد أن تتزحزح عن مطامعها الاستعمارية في

---

١ سبق هذا المشروع مشروعان، عرض أحدهما ثروت باشا، وعرض الآخر السير أوستن تشمبرلن ففي مشروع ثروت جاء في المادة ١١ منه الخاصة بالسودان ما يأتي: "مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجري فيما بعد يكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية في تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق والنتائج التي وردت في التقرير الذي وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف بحق الكومة المصرية في اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقًا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الري على مجرى النيل التي أشار إليها ذلك التقرير في مصلحة مصر". وجاء في المادة ١٣ من مشروع تشمبرلن الأول ما أتى: "يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح في مجاري النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان، وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر في مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التي وردت في تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦، وفي الاتفاق الذي عقد في أول مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلي مصلحتي الري في مصر والسودان، ويمنح ممثلو مصلحة الري المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدة المتعلقة بأعمال قناطر "سنار" كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقًا للقواعد التي وضعت في التقرير المذكور، وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكنها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن بأعمال الحفظ المنصوص عليها في ذاك التقرير، وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلي ودفع كل مبلغ نقدي تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضًا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها، ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر –نظرًا لاهتمامه بحفظ السلام في ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية في دفع حصته الحالية في نفقات الإدارة في السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر في هذا الترتيب".

ولكن المشروع النهائي الذي عرضه السير أوستن تشمبرلن خلا خلوًا تامًا من الإشارة إلى السودان وهو المشروع الذي حمله ثروت باشا إلى مصر.

مصر والسودان، ولا يختلف هذا المشروع في جوهره عن مشروع كيرزون [٢] الذي رفضه عدلي، فكان واجبًا على ثروت أن يرفض مشروع تشمبرلن، ويقطع هذه المفاوضات ولكنه لم يفعل، وظهر الفرق كبيرًا بينه وبين عدلي.

تحرج مركز ثروت عقب مجيئه حاملا هذا المشروع، وإن كان قد ظل يكتم أمره ويمانع في نشره حتى استقال.

خطاب العرش والمفاوضات

افتتحت الدورة البرلمانية يوم الخميس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧، وألقى ثروت خطاب العرش، وانتخب النحاس رئيسًا لمجلس النواب.

وإذا كان أول اجتماع للبرلمان بعد وفاة سعد فقد خطب مصطفى النحاس باشا مؤبنًا الفقيد، وألقى إسماعيل صدقي باشا باسم الأحرار الدستوريين كلمة أعرب فيها عن شعوره وشعور حزبه بهذا الرزء الأليم؛ وألقى حافظ رمضان بك باسم الحزب الوطني كلمة أخرى في هذا العنى؛ وانتخب المجلس الأستاذ ويصا واصف وحسين هلال بك وكيلين.

لم يتضمن خطاب العرش عبارات واضحة عن مفاوضات ثروت –تشمبرلن؛ وكل ما ورد عنها قوله: "وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندره في ذلك الجو الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية في أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة في إقرار حسن التفاهم بين البلدين، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها المحمود في ذلك، كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها إلى تفهم الحكومتين الإنجليزية والمصرية وجهتي نظر أحداهما الأخرى في مسألة مصر والسودان، حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتي النظر تيسر الدخول في مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد ما بينها وبين انجلترا من العلاقات على أن يكون القول الفصل في هذه المحالفة للبرلمان، وغين لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الود وما أشرته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتي النظر تحقيقًا لرغبة الشعبين الإنجليزي والمصري في اتساق عهد جديد يرتبطان فيه بميثاق مودة وصداقة".

هذا ما تضمنه خطاب العرش عن المفاوضات، مع أن ثروت كان يحمل في حقيقته عند عودته من لندن مشروع السير أوستن تشمبرلن، وفيه ما فيه من إهدار استقلال مصر والسودان،

---

(٢)

ولم يبد قط في خلال المفاوضات ما يدل على روح الود كما جاء في خطاب العرش، بل سادتها من الجانب البريطاني روح الجشع الاستعماري البغيض.

رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة

أبقى ثروت أمر محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن سرًا مكتوبًا، ولم يعرض نتائجها على البرلمان على مجلس الوزراء ولما ألح عليه النحاس بعد أن ولى رأسه الوفد أن يفضي إليه بما أسفرت عنه هذه المحادثات، ولم ير بدًا من اطلاعه على المشروع الذي انتهت إليه، فلما اطلع عليه الوفد وفحص عنه قرر رفضه ورأى أن لا لزوم لعرضه على البرلمان، بل يكفي أن يرفضه مجلس الوزراء؛ لأن المشاريع التي تعرض على البرلمان هي التي يقبلها مجلس الوزراء مبدئيًا.

وعرض ثروت على مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، فقرر يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدم قبوله لأنه "لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيًا" وعهد إلى ثروت إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأبلغه إياها في خطاب إلى المندوب السامي يوم ٤ مارس قال:

"أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملا برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن في الرسالة التي أبلغني إياها بواسطتكم، قد عرضت على زملائي مشروع معاهدة التحالف الذي أفضت إليه محادثاتنا في الصيف ال ماضي، وأحطتهم علمًا بالأدوار المختلفة التي مرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التي تبودلت والمناقشات التي جرت بعد ذلك، فرأى زملائي أن المشروع لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيًا.

وبناء على ذلك عهد إلي زملائي في إبلاغ سعادة وزير الخارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع، فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن، وأن تعربوا له في الوقت نفسه عن خالص شكري لما أبداه من الاستعداد الودي في هذه المحادثات منذ بدئها، وأني أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضًا ما لقيته من دلائل الود في اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة، ولأغرب لفخامتكم عن عظيم احترامي".

وما أن علمت الحكومة البريطانية بهذا الرفض حتى أخذت سياسة التهديد والوعيد تبدو من جديد في الأفق، فقد أبرق اللورد لويد المندوب السامي البريطاني إلى السير أوستن تشبرلن بقرار مجلس الوزراء، كما أبرق إليه بفحوى حديث دار بينه وبين النحاس بوصفه زعيم الأغلبية قال: "إن زعيم الأغلبية قال إنه يشعر أن من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد

المعاهدة المختلفة ما دامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تامًا".

فرد السير أوستن تشمبرلن على اللورد لويد بما يدل على ما اعتزمته الحكومة البريطانية من التهديد والوعيد، قال: "إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلا إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزي ماكدوناد أنه لا يمكن لأية حكومات بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها في حراسة حلقة حيوية في المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ويجب أن يكون مثل هذا الضمان وجهًا من وجوه أي اتفاق يعقد، وإن إدراك ثروت باشا لهذه الحقائق هو الذي جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة، ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذي سيجعل من جديد الوصول إلى تسوية مستحيلا".

وقال في برقية أخرى: "لمناسبة تقديم ثروت باشا أوراق المفاوضات ومشروع الاتفاق إلى النحاس باشا قبل سفر دولته (ثروت باشا) مع جلالة الملك فؤاد إلى الوجه القبلي، أرى من الضروري ألا يترك للنحاس باشا أية فرصة للتظنن في خطورة القرار الذي يطلب من مصر أن تبديه في أمر المفاوضات، وما للنحاس باشا بصفته رئيس الأغلبية من أثر في هذا القرار، وأصرح لك بناء على ذلك بأنه في حالة رفض المعاهدة يخطر ثروت باشا بأن الحكومة البريطانية تعتبر إقرارًا بعض الشئون التشريعية المنظورة الآن أمام البرلمان المصري مخالفة لتصريح سنة ١٩٢٢ وأن منشورات بعض الطلبة في الفترة الأخيرة وما تعلمه الحكومة البريطانية عن لجانهم ذات الصيغة غير المرغوب فيها تدفع بريطانيا إلى القيام بتعهدها نحو حماية الأجانب".

استقالة وزارة ثروت

(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

وفي ذات اليوم الذي قرر فيه مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ – رفع ثروت استقالته إلى الملك، ولم يذكر فيها شيئا عن المفاوضات ومشروع المعاهدة، بل بنى الاستقالة على حالته الصحية، فقبلها الملك يوم ١٦ مارس.

وكان تقديمه استقالته يوم ٤ مارس، وهو اليوم الذي أبلغ فيه المندوب السامي البريطاني رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، يوحي إلى الذهن أن ثروت لم يكن متفقًا مع الوزراء على رفض المشروع، ويزيد هذا المعنى توكيدًا قوله في خطابه إلى المندوب السامي البريطاني: "فرأى زملائي أن المشروع لا يتفق إلخ". وقوله بعد ذلك: "بناء على ذلك عهد إلى زملائي في إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول المشروع"، وهذا معناه أن الرفض إنما جاء من زملائه دونه، فكان هذا الموقف من ثروت غير سديد ولا مشرف؛ لأن مشروع المعاهدة كان جديرًا بالرفض بداهة ومن بداية الأمر، وكان واجبًا عليه أن يذكر خطبته التي ألقاها قبل ست سنوات خلت –يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢– إذ نوه فيها بموقف عدلي باشا في رفضه مشروع كيرزون وقوله: "لقد تضامنا مع الوفد الرسمي في رفضه للمشروع وفي رده عليه، كنا وما زلنا ولن نزال نقر الوفد على ما فعل في هذا الرفض لأننا نأبى كل الإباء أن نقر أي اتفاق أو تعاقد ينقص استقلالا بلادنا" فما باله وقد تولى هو المفاوضة يقبل مشروعًا يشبه مشروع كيرزون الذي رفضه عدلي باشا من قبل وأقره هو على رفضه".

لقد خسر ثروت من هذا الموقف خسارة أدبية كبيرة، وبخاصة إذا قارنت بين موقفه سنة ١٩٢٨ وموقف عدلي سنة ١٩٢١ إذ لم يتردد في قطع المفاوضات مع اللورد كيرزون حين استبان أن مشروعه لا يتفق مع وجهة نظره، واستقال من الوزارة عقب قطع المفاوضات، ذكر في كتاب استقالته أن مفاوضاته مع الحكومة البريطانية لم تسفر عن تحقيق برنامجه وأنه من أجل ذلك يرفع استقالة الوزارة، وهنا يبدو الفرق جليًا بينه وبين ثروت" [٣].

---

(٣) توفي المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بباريس يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨.

بعض أعمال العمران في وزارات ثروت

سن البرلمان في عهد هذه الوزارة قانون التعاون، وقانون انتخاب مجالس المديريات، وقانون الجامعة، وهي من أهم التشريعات التي صدرت عن البرلمان.

وضع الحجر الأساسي للجامعة

وفي عهدها وضع الملك فؤاد الحجر الأساسي لبناء الجامعة المصرية الحديثة (جامعة فؤاد الأول) بحدائق الأورمان بالجيزة، وأقيم لذلك احتفال فخم في مكان الجامعة يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٨، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا في تاريخ مصر العلمي والأدبي، بما صار له من الأثر العظيم في رفع مستوى الثقافة في مصر والشرق، وقد حلت هذه الجامعة محل الجامعة القديمة التي أنشئت منذ سنة ١٩٠٨ (٤). وأدمجت فيها كلية الحقوق وكلية الطب الموجودتان من قبل، وأقيم لبناء الجديد على أرض منحتها الحكومة للجامعة تبلغ مساحتها نحو تسعين فدانًا، عدا أربعين فدانًا أخرى يميل الروضة منحتها لكلية الطب، وكان أول ما أقيم بعد وضع الحجر الأساسي مبنى كلية الآداب وكلية الحقوق، وافتتحت الجامعة سنة ١٩٣٢.

قناطر نجع حمادي

وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع الملك الحجر الأساسي لقناطر نجع حمادي وهي من أجل المشروعات العمرانية التي أنشئت في هذا العهد، والغرض منها ضمان الري الصيفي وتوفيره لمنطقة مساحتها ٦٧٥.٠٠٠ فدان واقعة على جانبي مجرى النيل بين الحدود الشمالية لمديرية قنا وقناطر ديروط شمالي مدينة أسيوط وبلغت تكاليف هذا المشروع وملحقاته نحو أربعة ملايين من الجنيهات وهو من المشروعات الكبرى التي تقررت ونفذت في العهود الدستورية، وقد احتفل بافتتاحها يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠.

مصحة فؤاد بحلوان

وفي ١٩ فبراير من تلك السنة احتفل بافتتاح مصحة فؤاد التي أنشأتها وزارة الأوقاف في حلوان لعلاج التدرن الرئوي (السل).

---

(٤) انظر كتابنا "محمد فريد" ص ٣٧٧ (من الطبعة الأولى)

وفاة المرحوم أمين الرافعي

(٢٩ ديسمبر ١٩٢٧)

انتقل المرحوم أمين الرافعي إلى جوار ربه يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧، وإني لأشعر بشيء من الحرج في كتابه هذه الكلمات، وأخشى أن يقال: أخ يكتب عن شقيقه، ولكني وأنا أؤرخ هذه الحقبة من الزمن أرى واجبًا على أن أكتب قليلا عن أمين، فما كان أمين أخي فحسب، بل إن منزلته كمجاهد في الحركة القومية تعلو في نفسي على منزلة كأخ أكبر لي، ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب العميق الذي كان يغمرني في حياته، واستمر على الأعوام بعد وفاته، وإذا قيل أني أكتب عنه بأكثر مما يقتضيه المقام في سياق الحوادث، أو بأكثر مما أكتب عن معاصريه، فعلى أجد عذرًا في أن للإنسان أن يفضي أحيانًا بشعوره وعواطفه. وأحاسيس نفسه، وللمؤرخ أن يسيطر في كتابه بعض خواطره وذكرياته [٥]. وقد يكون في هذه الخواطر ما يصور للقارئ بعض الحقائق عن عصر من العصور، مثلما يجد، بل أكثر أحيانا مما يجد، في تدوين الحوادث وتأريخ السنين، على أني موجز القول عن أمين، وسأقتصر على ما يتصل بهذه المجموعة وما جاشت به نفسي من الذكريات لمناسبة ظهور الأجزاء الأولى منها، فقد أخرجت الجزء الأول من "تاريخ الحركة القومية" في أول يناير سنة ١٩٢٩، بعد انقضاء العام الأول على وفاته، وأهديت إليه الكتاب في كلمة قلت فيها:

"إلى أخي العزيز المرحوم أمين بك الرافعي، من فقدته أحوج ما أكون إلى حبه وعطفه، إلى ذكراه المجيدة، إلى روحه الطاهرة، أهدي هذا الكتاب.

"أهديك يا أخي العزيز كتابي وقد حال الحول وانقضى العام على انتقالك إلى الرفيق الأعلى، وكم كنت أرجو أن أهديه وأنت مني قريب، في عالم الدنيا أما وقد فرق الموت بيني وبينك فلتتقبل روحك الطاهرة هدية أخيك الحزين!

"اللهم بارئ تلك النفس العالية، ومرسلها من نورك كوكبًا إنسانيًا، ومعيدها إلى جوارك كوكبًا أزليًا، أدخل عليها روحًا من عندك، وسلامًا مني، يا قريب الدعاء! – ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨".

---

(٥) راجع على سبيل المثال (ذكرياتي عن الثورة) في كتاب "ثورة سنة ١٩١٩" ج١ ص١٧٤، "طبعة سابقة"، وصلتي بفريديك – كتاب "محمد فريد " ص٤٦٧، (طبعة سابقة)، وخواطري وذكرياتي عن مصطفى كامل – كتاب مصطفى كامل ص ١٢١ (طبعة ثانية) و١٦٣ و٢٢٦ إلخ.

وأخرجت الجزء الثاني في تمام الحول الثاني، وقلت في ختام مقدمته:

"وإذ يظهر هذا الجزء في يوم الذكرى الثانية لانتقال فقد الوطن المرحوم أمين بك الرافعي إلى الرفيق الأعلى، فإني أحيي ذكراه المجيدة، وأرسل من أعماق قلبي إلى روحه الطاهرة آيات المحبة والإخاء فلتدم ذكراك العزيزة يا أمين، يجددها مر الأيام وكر السنين، ولتخلد أعمالك في مآثر قومك ولتطمئن نفسك في السماء، بين الصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقا، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما" ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وأخرجت "عصر محمد علي" في ختام العالم الثالث، وقلت في ختام مقدمته:

"وإذ يواف قالويم تمام الحول الثالث على وفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعي، فإلى روحه الطاهرة المستقرة في الرفيق الأعلى أرسل تحيات الذكرى والوفاء، فسلام عليك يا أمين في أعلى عليين، سلام عليك من قلوب لا تنسى جهادك في سبيل المثل الأعلى، سلام عليك ماكرت الأعوام وتعاقبت الأجيال، ولتخلد ذكراك على الدهر ما بقي في الدنيا وفاء وما ذكر الإخلاص والمخلصون – ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠".،

وظهر كتاب إسماعيل "في ختام العام الخامس لوفاته، وحييت ذكراه بقولي في مقدمته: اليوم ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعيي، اليوم يطوي الزمان خمس سنوات على احتجابك عنا يا أمين! وذكراك باقية في النفوس ماثلة في الأذهان، يجدها مر الليالي وكر الأعوام، فإلى روحك الطاهرة الثاوية في دار الأبدية، أبعث بتحيات الذكري، يرسلها القلب، وتفيض بها المشاعر، ويحملها الرجاء إلى عالم الأرواح، وإلى بارئ تلك النفس الكريمة أتوجه بالدعاء أن يسبغ عليها آية السكينة والطمأنينة، فيا نفس أمين! اسكني إلى جوار ربك راضية مرضية، وياروح أمين، سلام، وريحان، وجنة نعيم –٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢.

وأود بعد ذلك أن أنقل هنا نبذة مما كتبه الصحف في نعي الفقيد، وما كتبه الأستاذ الأديب محمد صادق عنبر في مقدمة كتابه عنه.

قالت "الأهرام" في عدد يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت عنوان (أمين الرافعي).

"أهو شهيد العقيدة ومتانة اليقين، أم هو ضحية الوطنية الصادقة النزيهة، أم هو صريع القلم الذي جعل أمينا منذ الصبا –والظفر ناعم والنفس مرنة فتية –سراجًا وهاجًا يملأ هذا الوادي وما جاوره وداناه نورًا ولألاء وضياء مستفيضًا، حتى إذا ما استنفدت تلك الروح الناشطة منذ الصغر، وتلك الهمة العالية منذ الصبا، ما في الصباح من زيت، ولم يشفق أمين على نفسه ولم يرحم جسمه الذي تعب وسقم من حمل تلك النفس الكبيرة حتى نحل، وهي على كبرها وضعفه

تزداد سموا وعلوا مع الحق والأماني الحسان والآمال العظام، انطفأ المصباح، ونادى الناعي صبيحة أمس في هذا البلد: مات أمين!

"لقد يكون أمين شهيد ذلك كله، وضحية ذلك كله، وصريع ذلك كله، ولكنه ذهب إلى ربه وجبينه مكلل من إكليل العزة وتاج الفخار.

"مات أمين الرافعي! والموت تكفله الحياة، فروع البلد لنعيه، وروع زملاؤه الكتاب والصحفيون، وروع كل مصري، فلم تبكه أسرة ثكلت فحسب، ولم يبكه أطفال يتموا فقط، بل بكته كل عين مصرية، والأمة المصرية كلها أسرته والناشئة المصرية وحملة الأقلام إخوته وأشقاؤه، وكل إنسان في هذا البلد يعرف لأمين فضله وفضائله.

"فإذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم، فما تعدت الخصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقة بأن أمينًا تمسك بالفضيلة ولم ترتخ يداه، وتشبث بالوطنية الحقة ولم يقبل فها هوادة ولا لينًا، وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعة ولا مجاملة، وساير يقينه الصادق وعقيدته المتينة، فلم يساير معها أحدًا ولم يشايع مخلوقًا، ولم يلجأ في شدة من أجل ذلك كله إلا إلى الله خالقه.

"عاش أمين على ذلك ومات أمين به، عاش وديعًا رقيق حواشي النفس مع أقرانه وأخدانه، ومن هم فوقهم مرتبة، ومن هم دونهم مقاما، ولكنه عاش مع الجميع جبارًا في عقيدته، قويًا مقدامًا صلبًا في إيمانه، وعاش يجل كل إنسان فلا يعرف أحد عنه كبرًا ولا غلوًا ولا ترفعًا، إلا إذا ما مست العقيدة وصدق الإيمان سواء كان من الوجهة الوطنية أو الدينية، تحول ذلك الرجل الوديع اللين المرن إلى الرجل الصلب الثائر العنيد الذي لا يقبل في عقيدته جدلا، ولا يرضى لينًا ولا هوادة، ولكن قلمه ظل نزيهًا، فلم تشبه في الخصام الشديد والجدل العنيف شائبة الجنوح عن جادة النزاهة والنبالة إلى الابتذال والتلوث.

"نشأ أمين في بيت التعبد والتدين، وجده ووالده وعمومته من رجال الشريعة والمفتين وعلماء الدين، فكون ذلك ميراثًا عن الآباء والأجداد، طبعت عليه نفسه انطباعًا، فكانت القناعة فضيلة، وكان الصبر على الشدائد فضيلة، وكانت التضحية في سبيل الإيمان والعقيدة الدينية والوطنية فيه فضيلة.

"نشأ أمين في حجر الوطنية وحقوق الوطن المقدسة، فتشربت نفسه هذه الروح تشربها الإيمان بالله واليوم الآخر، فكان ذلك رسولا يحمل من أستاذه المغفور له "مصطفى كامل" الذي يرقد معه اليوم في مقره الأخير الأبدي – هذه الرسالة إلى أمته، وكأنها أمانة في عنقه يعد التهاون فيها أو اللين أو المرونة خيانة يعدها على نفسه، ويعدها بعد نفسه على سواء، ففي

سبيل أداء هذه الرسالة أفنى العمر، بل أفنى الجسم وكانت طريقة إلى تأدية الأمانة الصحافة، وكانت الأمانة في الصحافة ألا يقبل فيها إغراء ولا يراعي إلا ولا نسبا، ولا كسبًا ولا غنمًا فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها، ولا العظمة فيها ولا الجاه. ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم، وقد طالما عرضت عليه المناصب العالية والرواتب الضخمة فكان جوابه الازدراء، وكان جوابه الرفض، بل كان جوابه –ونحن نعرف ذلك عنه كما نعرفه عنه حتى العهد الأخير– إن مهمتي الوحيدة في هذه الأمة أن أقول ما أعتقد وأن أقوله في الصحافة، فلما خلقت لمنصب وإن كان منصب القضاء وقد تعلمت القانون وعرفت أسراره ونلت الشهادة فيه وما خلفت لأغنم مالا أو جاهًا، بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم إلى طريق الوطنية والفضيلة والإيمان.

"عاش أمين الصحافي النزيه –والصحافة رسالة تؤدي– فأدى هذه الرسالة بكل أمانة سواء كان في اللواء أو الشعب أو العلم أو الأخبار أو على صفحات الصحف الوطنية، وقد كانت "الأهرام" ميدانًا لجولاته إبان احتجاب جريدته أو تعطيلها.

"عاش أمين نزوعًا إلى الاستقلال في عمله حتى لا يؤثر في دعوته ورسالته مؤثره، وحتى لا يملي عليه صاحب صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلطة أو صاحب منفعة رأيًا يخالف رأيه أو ينقضه.

"عاش صحفيًا لا يعرف في الصحاة غير الدعاية، ولا يعرف في الدعاية غير الطريق القويم بلا موارية ولا غموض ولا إبهام ولا مجاملة ولا مراعاة، يصغر الكبير في عينيه إذا لم يكن كذلك، ويكبر الصغير في نظره إذا كان على هذا المنهاج ولا يعرف في ذلك كله حزبًا ولا فئة. فهو مع كل شخص ومع كل حزب ومع كل حزب ومع كل فئة تنهض للدعوة التي يدعوها ويروج لها– دعوة الاستقلال والحرية وتقديس الحقوق– هكذا عاش أمين فعاش أمين رسولا بحتًا.

"أجل، عاش رسولا بحتًا يبشر برسالته كما يبشر جميع الرسل الذين تملكت نفوسهم العقيدة فاحتقروا في هذا السبيل كل شيء وازدادوا بكل شيء حتى صحتهم وحتى راحتهم وحتى حاضرهم ومستقبلهم وحتى نفوسهم فكانوا شهداء، وكان أمين ذلك الشهيد.

"من رأى أمينًا مكبًا على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف الوطنية والأجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وإيمانه، ويدفع ما لا يتفق مع تلك العقيدة والإيمان، ويطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده، ويحرر ويصحح وينفذ ويراجع كل ما يكتب في جريدته وما يكتب لها حتى الإعلانات انتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقدة؛ والمرض ينحت في جسمه نحتًا، والقسم يزيد يومًا فيوما والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون والأهل يلومون – وهو هو في عمله الشاق ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل من العمل

على هذا المنهاج ولا يمله ولا يجد الضعف والوهن إلى نفسه سبيلا، من رأى أمينًا وهذه الحال حاله حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب إلى ربه التواب الرحيم شهيد العقدية ومتانة اليقين وضحية الوطنية الصادقة النزيهة وصريع القلم.

"عمر أمين ٤١ سنة، ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد والكد، فهي على قصرها طويلة بامتلائها، وهي بملئها أوصلته إلى الشيخوخة وهي في شرح الشباب، وهي بالفضائل والنزاهة وصدق الإخاء والحب والولاء تقضي على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسأل من شدقيه في خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق في مصباحه زيت الحياة ليضيء طريق الوطنيين ويهديهم أن يجعل أمينًا قدوة له، وتقضي على كل قارئ ومسترشد أن يشارك كل كاتب وصحفي بذرف الدمعة الحري عليه، فقد عاش كريمًا عاملا وفاضلا مجدا شريفا ومات صالحا تقيا وهو في كل حال، خالد بفضائله وأفضاله.

"فيا رحمة الله على أمين من رجل، وأين كأمين في الرجال؟ ولكن ما عند الله يا أمين خير وأبقى!".

وقال الأستاذ محمد صادق عنبر كتابه عن "ذكرى فقد الوطن المغفور له أمين بك الرافعي".

"جال بخاطري أن أصور بالقلم هذه الظاهرة التي تمثلت إنسانًا، وهذا الإنسان الذي تمثل مظهرا من الإنسانية، وذلك المظهر الذي لطف وسما وامتد حتى عاد ناحية من الأفق المصري.

هذه الظاهرة التي عرفناها باسم أمين الرافعي، وعرفتها مصر قوة تسري في ضعفها ويقينًا يشيع في ناحيتي رجائها، وحجة تتراءى حاشيتي حقها، ثم عرفها التاريخ عقيدة تنتقل في ميراث الدم كما تنتقل كل عقيدة أخرى على نسق واحد.

"ولكن بدا لي جلال ما اعتزت فإذا هو فوق منال قلمي، ومن لقلمي بصفة إنسان كان صرير قلمع أبلغ نشيد رتلته مصر في محراب وطنيتها".

"بل ماذا عسى أن أصور من إنسان إذا كان من ناحية مادته ابن اليوم الذي ولد فيه، فإنه من ناحية معناه صفوة تعاقبت على استخلاصها الأجيال، فما زال القدر يطوي له الزمن مرحلة مرحلة حفيًا به متخيرًا له، ثم ما زال يشق له فينحدر مرتقيا، حتى إذا استتم واكتمل، وافى مصر على قد أحوج ما كانت في ضعفها إلى قوته، وفي إسارها إلى نجدته؟

"ثم ماذا عسى أن أصف من إنسان طلع من خلال الزمن كله فهو وإن الشعب من الماضي إلا أنه خلق ليستوعب الحاضر ثم ليمتد من هذا الحاضر القريب إلى ذلك المستقبل البعيد؟

"ثم ماذا عسى أن أصور من إنسان كان مما يلي الجيل كأنه جيل وحده، ومما يلي التاريخ طيف المستقبل في تضاعيف الحاضر، ومما يلي العصر قوة لا ترد ولعمري من ذا يرد على الله القدر قوة ليس يقال فيها من أين ولكن يقال إلى أين، ولا يسأل ماذا كانت ولكن يسأل كيف كانت، ولا ينظر إلى الناحية التي بدأت منها ولكن ينظر إلى الناحية التي انتهت إليها.

"لقد عرفت أمينًا منذ إحدى وعشرين حجة، عرفته في مأتم مصر على إمامة الوطنية في ذات المغفور له مصطفى كامل، إذ كان يحلي جيد اللواء بمقالات تحسب وهو يدبجها أنه كان يستمد من روح مصطفى أو يستمليها، وكنت عهدئذ من كتاب اللواء، وعرفته بعد ذلك على كرسي مصطفى يكتب بقلمه، ويرمى عن معلقه الأشب بسهمه، ويقف في ذلك الحمى وقفته، ويصول على خصمه صولته.

"وظلت مع أمين أشهد هلاله وهو يستدير ويتم في تلك الهالة، وأنظر إليه وهمته ترمي به المرامي وهو يرمي بهمته حيث أشار إليه المجد، ماضيًا قدمًا لا يتردد ولا ينى ولا يكل وكل شدة تعرض له تشد عزيمته وترهفها، حتى قال الناس إن الذي أثكل مصر صاحب لوائها أنجب أمينا فشفع المصاب بالعزاء وقرن الداء بالدواء.

"وجرت جوار فانتقلنا جميعًا من اللواء إلى صنوه "العلم" ثم إلى "الشعب" وما تخللهما مما ظهر باسم الحزب الوطني من صحف أخرى، ثم صرنا بجملتنا إلى "الأخبار" بعد فترة تمخضت عن أجنة من الأقدار.

"فلست بهذه الكلمة أقول في أمين إلا بيقين إحدى وعشرين حجة وما يقيني فيه إلا أنه ملك إنسان يهبط من عل ليؤدي إلى مصر رسالة سماوية هي رسالة اليوم والغد فليس يختص بها هذا الجيل الناشئ بين حذب الاستعداد. ودفع الاستبداد، وإنما هي للحاضر والمستقبل كلهيما.

"ولقد أدى رسالته لا كلمات في نغم، ولكنه أداها مزاجًا من ذوب قلبه، وأشعة عقله، ونفحات روحه، فكانت بجملتها وتفصيلها لحنًا سماويًا ولكنه لحن كان توقيعه –يا أسفا– على روى الموت.

"ولقد ركب الله في أمين شهوات المجد كلها لا لنفسه ولكن لقومه ولوطنه وما كان جهاده إلا ربًا لتلك الشهوات، ولا كانت حياته التي تتمثل النزاهة في جانبها الأدبي والسياسي إلا أصح ترجمة لأصلح فكرة، وأجمل تصوير لأكمل مبدأ مكفول له الخلود.

"وبحسبك من أمين أنه كان إنسانًا لا تدري إذا اتصلت به أي جانبيه أملك لقلبك: الجانب الذي يليك منه، أما الجانب الذي يلي مصر، فهنا الخلق الذي تعرف بأدنى نفحة منه أنك في خميلة رفافة الزهر، وهناك الجهاد الذي تنزه فلم يلم به طيف شبهة، ولم يدن منه ظل ريبة، فما كانت نفس أمين إلا نسيج وحدها في جيلها نزاهة ونبالة وكمالا.

"أجل، لقد كان رأي أمين حقيقة قهارة لخيال الشك وكان سن قلمه متنفسًا لنور اليقين يجلو ليل الحيرة، وكان لصحيفته مغرب كل شمس فجة كفجة طلعتها بضوئها وحرارتها.

"وبعد، فإنه ليس من قصدي أن أحيط بهذه الحياة الفتية التي كانت كل ساعة من ساعاتها تربي على عمر برمته، فإن هذه الحياة تلخص في أنها كانت أعلى مظهر لعناية الله بكنانته في أرضه، ولا أن آتي على تلك السيرة التي يعرف العصر أنها كانت من شغله، فإن الظاهرة التي تطلع على الناس غريبة لأنها استثناء من قاعدة، ثم تختفي لأن لكل قاعدة أطرادها، تكون في طلوعها، كما تكون في اختفائها، شغل الألسنة والصحف ثم تعود شغل الخواطر وكذلك تطوي التاريخ فلن يبعد عهد التاريخ بأمين على تقادم العهد به سنة سنة فإن على ذلك التاريخ طابعًا لا يبلى لأنه طابع ناري من قلبه وقلمه معًا.

"ولكنها كلمة مهدت بها لملخصات من تلك الحياة هي التي يدور عليها هذا الكتاب.

"ولكنها نازية من الحزن كانت في عيني دموعًا أسكبها، ثم استحالت على أسلة هذا القلم عاطفة فهو يكتبها.

"ولكنها تزكية صادقة لشهادة صدق هي التي جرت بها أقلام الكتاب وخواطر الشعراء على هذه الصفحات.

"ولكنها تحية التجلة والوفاء، بين يدي التأبين والرثاء.

"فيا صديقي الذي خرج بالأمس من دنياه جثة هامة ثم ما عتم أن رجع إليها فكرة خالدة.

"سلام عليك كفاء اعتزازي بمودتك، وتقدير أمتك لبطولتك.

"سلام عليك زنة مآثرك، وعدد مفاخرك.

"وسلام عليك في الأبرار الشهداء، والصديقين الأوفياء.

"وسلام عليك من المخلص لك مدى عمره".

القاهرة الاثنين أول أكتوبر سنة ١٩٢٨.

محمد صادق عنبر

obeikandl.com

تأليف وزارة النحاس الأولى

(١٧ مارس سنة ١٩٢٨)

بعد أن انقضت أيام معدودة على استقالة ثروت عهد الملك فؤاد في ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ إلى مصطفى النحاس بوف كونه زعيم الأغلبية تأليف الوزارة فألفها يوم ١٧ منه، وهي وزارته الأولى، وكانت ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على النحو الآتي: مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية، جعفر ولي باشا للحربية، واصف بطرس غالي باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلي باشا للأوقاف. على الشمسي باشا للمعارف. أحمد محمد خشبة باشا للحقانية. محمد محمود باشا للمالية. محمد صفوت باشا للزراعة. إبراهيم فهمي كريم بك للأشغال. الأستاذ مكرم عبيد للمواصلات ومن هؤلاء وزراء جدد وهم الأستاذ مكرم عبيد ومحمد صفوت وإبراهيم فهمي كريم بك.

قوبل تأليف هذه الوزارة من الأمة بالغبطة والابتهاج، وبدا طابعها الشعبي الدستوري من قول رئيسها في كتابه إلى الملك: "وإني لأقدر يا مولاي تبعة الاضطلاع بأعباء الحكم في هذا الظرف الدقيق، ولكني أقبل عليه ملبيصا داعي الوطن والضمير، مستعينًا بالله جلت قدرته على تحمل هذه المسئولية الخطيرة، جاعلا نصب عيني الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها، الذي كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه أكبر الفضل في صيانة الدستور وتمكين تقاليده، مما ربط الأمة بمليكها رباطا وثيقًا تزيده الشدائد إحكامًا، وغني لأستمد يا مولاي من تعضيد جلالتكم وسامي رعايتكم وما أرجو أن يمنحني إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد وما يحبوني به الرأي العام من إمداد وتشجيع قوة أستعين بها على ضعف شخصي وأشد بها أزري، معتمدًا على توفيق الله وعنايته"، فهو في هذا الكتاب يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذي يمثل الأمة وعلى تأييد الرأي العام، وهو الطابع الأساسي للوزارات الشعبية الدستورية.

وانتخب مجلس النواب بجلسة ٢٠ مارس الأستاذ ويصا واصف رئيسًا للمجلس، بعد أن خلا هذا المركز يتولى النحاس رآسة الوزارة.

المذكرة البريطانية ورد الوزارة عليها

(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

كانت أول ما واجهته وزارة النحاس الأولى من الأزمات مذكرة أرسلها المندوب السامي البريطاني إلى الحكومة في أواخر عهد وزارة ثروت، كان الغرض منها إحراج الوزارة.

وذلك أنه حين علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول مشروع تشمبرلن، عمدت إلى تنفيذ سياسة التهديد والوعيد والإحراج والتحدي فأرسلت دار المندوب السامي إلى ثروت باشا مذكرة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ استباحت لنفسها فيها التدخل في التشريع الداخلي، بحجة أن المفاوضات قد فشلت وأنها تحفظ لنفسها الحق في اتخاذ ما تراه من الإجراءات لتمكينها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا تعريب المذكرة:

"لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التي أقرها البرلمان والتي إذا عمل بها أضعفت إضعافًا جديًا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال.

"وطالما كان هناك محل للأمل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة، أملا منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التي يستلزمها النظام الذي توجده المحالفة.

"ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئوليتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا إليه أو بأي تصرف إداري، فتحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه".

وقد اجتمع الوزراء في أواخر عهد وزارة ثروت للنظر في هذه المذكرة، فاتفقت آراءهم على أنهم مستقيلون من مناصبهم، إذا كانت ثروت باشا قد قدم استقالته، فلا يسعهم أن يتلووا الرد عليها ويتركون مهمة الرد للوزارة المقبلة.

رد الوزارة

فلما تألفت وزارة النحاس تولى الرد على المذكرة بجواب سديد أرسله يوم ٣٠ مارس إلى المندوب السامي البريطاني اعترض فيه على المذكرة البريطانية قال:

"أتشرف بإحاطة فخامتكم علمًا بأني اطلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفي عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رأيتموه حقيقًا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال في مصر، وبعد ا أشرتم إليه ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم في ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التي دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفض إلى الغاية التي أريدت منها "فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضًا لأي خطر يأتي من تشريع مصري من نوع التشريع الذي سبقت الإشارة إليه أو من أي عمل إداري وتحفظ لنفسها الحق في اتخاذ أي تدبير ترى أن الحالة تستدعيه".

"ولا يسع الحكومة المصرية في الجواب على هذه المذكرة إلا أن نبدأ بالإعراب عن شديد أسفلها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التي لا تطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة في تنمية وتوثيق صلات الصداقة التي يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر.

"فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولي تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسي، إذ أن هذا التدخل ما لم تتغير طبيعته ووجهته تغيرًا كليًا– لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى.

"ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على أن تلقي في نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم، وأنها قد وضعت حماية مصالحهم موضعًا خاصًا من رعايتها هذا ولم لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وقتاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلة بأن توجهها عليها إيجابًا، ولقد دلت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن يثقوا بأن ما يتمتعون به في مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه في أي بلد آخر، هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التي امتاز بها الشعب المصري، وأصبحت من مناقبه.

"يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيئ السبيل لتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديدة بهذا الاسم، ولا ريب لدينا في أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شيء من هذا.

"لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرج حق الإدراك ما عليها من واجبات، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها في حرص وذمة، وعلى وجه مرض للجميع".

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

obeikandl.com

رد المندوب السامي

وقد رد المندوب السامي البريطاني في ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية، قال ما تعريبه:

"لقد أبلغت حكومتي المذكرة التي وجهتها دولتكم إلي في ٣٠ مارس، وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعد مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعداتهما المتبادلة، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وأمنها وأنها لذلك ستحتفظ دائمًا –باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية– بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهي التي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمان طويل وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الأنظار إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي مبينه في تصريح فبراير أنها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها وأنها تعد كل محاولة للتدخل في شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل ما لديها من الوسائل.

"وبالنظر إلى هذه المسئولية التت يتحملها بإزاء الدول الأخرى وإلى ما للمصالح البريطانية في مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية فقد احتفظت حكومة جلالة الملكة بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظا مطلقًا:

أولا: بسلامة المواصلات الإمبراطوريات في مصر.

ثانيًا: بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي أو تدخل بالذات أو بالواسطة.

ثالثًا: بحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

رابعًا: بالسودان –وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

"وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التي جرت فيها المفاوضة بين رئيس الوزارة المصرية السابق.

"وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضة تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التي دارت بين

المستر رمزي مكدونالد وزغلول باشا إلا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التي تبودلت في نوفمبر سنة ١٩٢٤ [٦].

"أما النفط المحتفظ بها فتبقى محتفظًا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك في هذه السمائل".

وألقى النحاس بيانًا في مجلس النواب بجلسة يوم ٥ أبريل ذكر فيه رده على مذكرة المندوب السامي البريطاني الأولى وكانت الصحف قد نشرته، وقال عن رد الحكومة البريطانية على رده: "ولقد بينت الحكومة البريطانية في ردها بالأمس (٤ أبريل) وجهة نظرها، ولا حاجة بي إلى القول بأن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها"، فلقي رد الوزارة وبيانها ارتياح النواب ووقف الدكتور عبد الحميد سعيد وأعلن باسم الحزب الوطني موافقته على الرد وتأييده للوزارة في موقفها.

وأعقبه عبد المجيد إبراهيم صالح بك عن حزب الأحرار الدستوريين وشكر الحكومة على موقفها.

وصرح حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني في حديث له بجريدة الأخبار (عدد ٦ أبريل سنة ١٩٢٨) بأن الحزب يؤيد الحكومة المصرية في رد الاعتداء البريطاني قال:

"إذا كان المستر ما كدونالد وهو زعيم المعارضة في انجلترا يؤيد المستر تشمبرلن في اعتدائه على مصر فمن غير المعقول ألا يؤيد الحزب الوطني الحكومة المصرية في رد هذا لاعتداء، نعم إن التقاليد الدستورية تقضي عادة بأخذ رأي المعارضة في مثل هذه المواقف ولهذا أخذ المستر تشمبرلن رأي المستر ماكدونالد في المذكرة الإنجليزية، بيد أنه يظهر لي أن النحاس باشا لثقته بأن الموقف الذي وقفه سيجد تأييدًا من الحزب الوطني رأى أنه ليس في حاجة إلى أخذ رأي المعارضة، كما أن ثروت باشا على ما يظهر رأى أن لا يعرض مشروع معاهدة تشمبرلن على الحزب الوطني لثقته كذلك بأن هذا المشروع لا يقابل بغير الرفض، على أننا بصرف النظر عن هذا نؤيد الحكومة المصرية في ردها على الاعتداء البريطاني الذي تضمنه الإنذار الإنجليزي وما كان لحكومة تقدر حق الوطن قدره أن تقف غير هذا الموقف الذي يجب أن تستمر عليه".

---

(٦) يقصد الإنذارات البريطانية عقب مقتل السردار –انظر كتابنا في أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ص ١٨٤. (طبعة سابقة).

أزمة قانون الاجتماعات

لم تكد تنتهي أزمة مذكرة ٤ مارس حتى أعقبتها أزمة أخرى، ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت تنفذ ما توعدت به في تلك المذكرة، ففي يوم الأحد ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامي البريطاني رئيس الوزارة مذكرة جديدة تتضمن إنذارًا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونًا، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر، وطلب أني صله الرد بعدم الاستمرار في نظر المشروع، وإن لم يصله قبل الساعة السابقة من مساء الأربعاء ٢ مايو فإن الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى الحالة تستدعيه، وهاك تعريب الإنذار:

"أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرتي المؤرخة ٤ أبريل، ما يبدو من غربة الحكومة المصرية رغبة متزايدة في المضي في تشريع يؤثر في الأمن العام، وهذا التشريع –كما لا بد أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التي تشرفت بإبلاعها إلى دولتكم في ١٩ الجاري، بل أيضًا من الرسائل السابقة المماثلة لها التي أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التي تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا في ٤ مارس الماضي وبعده –داخل في نطاق التحفظ الذي أيدته مذكرتي المؤرخة ٤ أبريل.

"وإني الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية، أن تتخذوا في الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونًا، وإني مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائي تأكيدًا كتابيًا قاطعًا لن يستمر في نظر المشروع المذكور، فإذا لم يصلني هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه.

"وإني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احتراماتي".

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨

"**لويد**"

المندوب السامي

كان هذا هو الإنذار الرابع من الحكومة البريطانية إلى مصر لإكراهها على قبول المعاهدة، الأول في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وهو الإنذار الذي استباحت

فيه طرد الجيش المصري من السودان وإهدار استقلال البلاد (ج ١ ص ١٨٤ طبعة سابقة)، والثاني في مايو سنة ١٩٢٧ إذا منعت الحكومة المصرية من زيادة عدد الجيش وإلغاء الحكم العرفي في الحدود وحتمت تخويل المفتش العام البريطاني للجيش سلطة القيادة العليا للجيش (ج١ ص٢٧١ طبعة سابقة)، والثالث في ٤ مارس كما تقدم بيانه، والرابع في هذه المرة يوم ٢٩ أبريل.

وقد رأت الوزارة تفاديًا للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية، وأرسل النحاس يوم ٢ مايو ردًا بهذا المعنى إلى دار المندوب السامي قال:

"تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ الذي تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل في نطاق التحفظ الذي أشارت إليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وأيدته المذكرة المؤرخة ٤ أبريل سنة ١٩٢٨، وبأنكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا إلي كرئيس للحكومة المصرية أن أتخذ في الحال الإجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونًا وأن أعطيكم تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر في نظر مشروع القانون المذكور، وإذا لم يصلكم هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة في القيام بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه وردًا على خطاب فخامتكم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية في ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد أوضحت وجهة نظرها التي ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستيفاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان في بيانها الذي ألقته بتاريخ ٥ أبريل إجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل.

"ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجبها في صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنه الإنذار البريطاني الأخير من حق بريطانيا العظمى في التدخل في التشريع المصري ارتكانًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحًا من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلا هذه الصفة، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده، ولقد صرح بذلك المستر رمزي ماكدونالد بصفته رئيسًا للحكومة البريطانية في الخطاب الذي أرسله اللورد أللنبي بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء في ذلك الخطاب ما يأتي نصه: "لقد أبدى المستر ماكدونالد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض في ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أ؛د الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقًا الطرف الآخر باعتراف بهذا الموقف" ولقد أوضحت الحكومة المصرية مرارًا وجهة نظرها هذه بكل صراحة وإخلاص للحكومة

البريطانية ولفخامتكم فلم تألَ جهدًا في إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا، وقد كان لي الشرف أن أوضح لفخامتكم في أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس في مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستوري القاضي بفصل السلطات فتحسب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضًا.

"ثم سمحت لنفسي أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة في مضابط جلساتهما لا يعرض أمن الأجانب لخطر ما بل يرمي إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة.

"كما أني صرحت مرارًا أنه إذا دل العمل على نقص في القانون بعد إصداره فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام، تلقاه ما تقدم جميعه من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلا أن تبدي أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية في توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين.

"ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء في ذلك الإنذار فتعبث بحق مصر الأزلي عبثًا خطرًا بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرة تبغي إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلا قوة حقها وصدق طويتها.

"ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة في ذلك برغبتها الصادقة في التفاهم والمسألة التي كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس في حدود حقها الدستوري إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك، وهي تأمل أن تقدر الحكومة البريطانية تلك الخطة الودية وأن يمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية في ضوء الثقة المتبادلة التي يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقي والمودة والعدل".

فقبلت دار المندوب السامي هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت.

ولا يخفى ما في الإنذار البريطاني من روح التحدي والاعتساف، والرغبة في إحراج الحكومة المصرية لاضطرارها إلى قبول المعاهدة، ولم يكن من غبار على رد الوزارة على هذا الإنذار، لأن التأجيل ما دام الغرض منه تفادي الأزمة فلا ضرر منه وبخاصة إذا كانت القوة الغشوم تقف هذا الموقف من التحدي والاعتساف وقد أبديت مثل هذا الرأي في كتابي عن (الثورة

العرابية) تعليقًا على المذكرة التي قدمها معتمدًا انجلترا وفرنسا في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحكومة المصرية وطلبًا فيها من شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ أن لا يتضمن الدستور الذي كان مجلس النواب يتناقش في نصوصه قبل صدوره حق مجلس النواب في تقرير الميزانية، وكان الغرض من هذه المذكرة إحراج مركز الحكومة المصرية وإحراج مجلس النواب، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة أن يؤجل مجلس النواب البت في المادة المتعلقة بالميزانية وقلت تعقيبًا على هذا الرأي ما يلي: (٧)

"لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقًا من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام ارجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفًا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة ألا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية، وأن يرجئها إلى حين تتجلى الغمة، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعًا لحقوق الأمة في الدستور، بل كثيرًا ما يكون من الوسائل السياسية التي يعمد إليها لاتقاء الأزمات، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتًا يطول أو يقصر حسب الظروف والملابسات، ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلا؛ لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أي قبل انعقاد مجلس النواب، فالبحث في أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلا في ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣، فإرجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين العرابين بالاعتدال في موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا برأي في نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتي فرنسا وانجلترا، وأيده الشيخ محمد عبده في نصيحته، وروى أنه قال في هذا الصدد:

"لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر" ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثًا، عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل، وذلك أنه أعاد إليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية (الدستور) ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلي فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق للمجلس في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة في هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين

---

(٧) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي طبعة سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧. (وفي طبعات تالية).

الحكومة والنواب على باقي نصوص اللائحة، وطلب شريف باشا في كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين، وأن يبدي النواب رأيهم في أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسيًا للمفاوضة مع الدولتين، وفي الحق أنه كان من المستطاع تفادي الأزمة أو تأجيلها حتى حين، بتأجيل البت في مواد الميزانية، ولكن زعماء النواب ورياء الجيش لم يقبلوا هذا الحل، وارتأوا رأيًا آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية في الحال، ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل في الأخذ بهذا الرأي، وهو انصراف العرابيين عن شريف باشا، ورغبتهم في إقصائه عن الحكم وإسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان قد ألف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون في التخلص منه ويستبدلون به رجلا من خاصتهم، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامي البارودي إلى رئاسة الوزارة، فقد كان البارودي كثير الطموح إلى السلطة والجاه، وإلى العرش أيضًا، كما أقر بذلك عرابي في مذكراته، ومن هنا تعقدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأي شريف باشا؛ لأن البارودي وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقروا مادة الميزانية فورًا، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة لأنه كان مفهومًا أن رفض النواب رأي شريف باشا يؤدي بداهة إلى استقالته، فيدعي هو إلى تأليف الوزارة الجديدة".

وقد استقال شريف باشا فعلا إذ لم يأخذ مجلس النواب برأيه في التأجيل، وألف البارودي الوزارة من بعده، وتلاحقت الأحداث حتى وقع الاحتلال، فالرأي الذي أبديته في تسويغ التأجيل بالنسبة لتقرير مادة الميزانية من دستور سنة ١٨٨٢ يتفق وما أبديته في تأجيل مشروع قانون الاجتماعات سنة ١٩٢٨ إلى الدورة البرلمانية التالية، وكلاهما كان حلا لا غبار عليه في الظروف التي وقع فيها، ولم يكن مضيعة لحق من حقوق البلاد.

معاهدة الصداقة بين مصر والأفغان

(٣٠ مايو سنة ١٩٢٨)

في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ تم التوقيع في القاهرة على معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وأفغانستان، وتنص هذه المعاهدة على أن يكون بين المملكتين المصرية والأفغانية وبين رعاياهما

سلام لا ينقضي وصداقة خالصة دائمة، واتفاق الدولتين على تأسيس العلاقات السياسية بينهما وفقًا لأحكام القانون الدولي، وأن يلقى ممثلو وموظفوا كل منهما السياسيون في بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولي العام، وأن تعقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما في الوقت المناسب.

obeikandl.com